الصباح الاقتصادية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4194 | الأحد | 5 رجب 1443 هـ | 6 فبراير 2022 م | السنة الرابعة عشرة

رغم تحسن الوضع المالي

«الشال»: «فيتش» يئست من احتمال الإصلاح الإداري في الكويت فخفضت تصنيفها السيادي

معدل سعر برميل النفط الكويتي لشهر يناير يرتفع إلى 86.3 دولار أعلى 91.9 % عن السعر الافتراضي في الموازنة الحالية

أوضح تقرير "الشال" الاقتصادي الأسبوعي أنه بتاريخ 27 يناير الفائت، صدر تقرير التصنيف السيادي للكويت لوكالة فيتش، لا جديد ولا مفاجأة في مضمونه، خفضت التصنيف السيادي إلى "AA-"، ومع ارتفاع مستوى المخاطر عند هذا المستوى من التصنيف إذا ما أخذت في الحسبان، تبقى الكويت قادرة على سداد التزاماتها متوسطة الأجل، لذلك أبقت النظرة المستقبلية، مستقرة. وكانت نفس الوكالة قد رفعت تصنيف الكويت السيادي من "AA-" إلى "AA" في 8 سبتمبر 2008، ولم تخفضه بعد أزمة العالم المالية، ولا بعد الهبوط الحاد بأسعار النفط في خريف عام 2014، ولا في زمن أزمة كورونا 2020، وخفضته الآن رغم تحسن الوضع المالي، ربما لأنها يأست فيما يبدو من احتمال الإصلاح الإداري في البلد. المبررات في التقرير، هي تكرار لمبررات وكالات التصنيف الأخرى، وفرة في الأصول المالية الخارجية، يدعمها على المدى القصير ارتفاع في أسعار وإنتاج النفط ما أدى إلى خفض في أرقام العجز المالي، يقابلها عجز سياسي إداري لم يتمكن على مدى زمن طويل من أخذ زمام المبادرة في عملية إصلاح مالي واقتصادي جوهري. وذلك يعني وبشكل مباشر، أن الدعم للتصنيف عند مستوياته الحالية متغير تابع لعوامل خارجية، إن أحدهما أو كلاهما سادا في اتجاه سلبي، والمقصود هنا حالة سوق النفط وحالة أسواق المال، ومع عجز الإدارة عن مواجهة متطلبات الإصلاح، فالتصنيف عرضة لخفض أكبر.

المحزن في تقرير وكالة فيتش، حكمه على تدني مستوى الحوكمة في البلد، فالاستقرار السياسي وحكم القانون ضعيفان، والعمل المؤسسي من زاوية كفاءة الأداء ومواجهة الفساد، أيضاً ضعيف. لذلك، تعتقد الوكالة بأن آفاق الإصلاح، أي مستقبله، لا زالت ضعيفة، ووفاء البلد بالتزاماتها لا زال يتحقق بإجراءات غير مستدامة، مثل بيع أصول غير سائلة من الاحتياطي العام إلى احتياطي الأجيال، وكانت الحكومة قد استعادت ما حولته لاحتياطي الأجيال القدمة لسنتين سابقتين، كما أوقفت تحويل الـ 10 % من الإيرادات العامة إلى احتياطي الأجيال القادمة لأول مرة منذ عام 1976، وكلها عمليات مخالفة. عمل الحكومات الكفؤة، هو تبني سياسات شاملة ثمارها تغطي كل الآجال، بينما عمل الحكومة الكويتية، هو فقط مواجهة المآزق اليومية، مثل توفير ما يكفي لسداد الرواتب والأجور، ومواجهة التزامات المصروفات الضرورية الأخرى، مثل التزام سداد ديونها الأجنبية في مارس القادم، أما المستقبل، فهو متروك للمجهول.

ويحسب للحكومة الحالية أنها قدمت مشروع موازنة كان لها فيه دور في خفض العجز، فمن أصل عجز مالي بلغ 12.1 مليار دينار كويتي للسنة المالية الحالية، قدر عجز السنة المالية القادمة بنحو 3.1 مليار دينار كويتي. انخفض العجز الافتراضي بنحو 9 مليار دينار كويتي، جاء في جزء منه نتيجة لخفض تقديرات النفقات العامة بنحو 1.1 مليار دينار كويتي، إضافة إلى زيادة تقديرات الإيرادات غير النفطية بنحو 276 مليون دينار كويتي، ودورهما في خفض العجز بإجمالي نحو 1.4 مليار دينار كويتي. ذلك يعني أن 15.6 % من مبلغ انخفاض العجز جاء بقرار حكومي، بينما 84.4 % ظلت لعوامل خارجة عن الإرادة، وهي ارتفاع لأسعار وإنتاج النفط، وتظل رغم ذلك بداية مشجعة سوف تحسب خطوة في طريق الإصلاح في تقارير التصنيف الائتماني اللاحقة. ولكن، حتى هذا الإجراء الصحيح لم يكتمل، ففي نفس أسبوع إعلان أرقام مشروع الموازنة القادمة، عقدت الحكومة صفقة لزيادة رأسمال بنك الائتمان مقابل ضمان حصول وزير الدفاع على ثقة مجلس الأمة. ولسنا بصدد الحكم على استحقاق الاستجواب، ولا على تقييم السياسة الاسكانية واستدامتها، ولكن، ارست تلك الصفقة سابقة في غاية الخطورة، وقد تتكرر المساومات المماثلة في أي استجواب قادم، والمؤكد أنها سوف تأخذ من بعدها السالب في تقارير التصنيف القادمة، أي سوف يزداد رهن المالية العامة لأهداف التسويات السياسية البائسة.

النفط والمالية العامة – يناير 2022

بانتهاء شهر يناير 2022 انتهى الشهر العاشر من السنة المالية الحالية 2021/2022، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي لشهر يناير نحو 86.3 دولار أمريكي، وهو أعلى بنحو 41.3 دولار أمريكي للبرميل أي بما نسبته نحو 91.9 % عن السعر الافتراضي في الموازنة الحالية والبالغ 45 دولار أمريكي للبرميل. وبانتهاء شهر يناير، حقق معدل سعر برميل النفط الكويتي نحو 75.1 دولار أمريكي خلال فترة الشهور العشرة الأولى من السنة المالية الحالية (أبريل – يناير)، وهو أعلى بنحو 31.6 دولار أمريكي عن معدل السنة المالية الفائتة والبالغ 43.5 دولار أمريكي للبرميل، ويظل أدنى بنحو 14.9 دولار أمريكي للبرميل عن سعر التعادل الجديد للموازنة الحالية البالغ 90 دولار أمريكي وفقاً لتقديرات وزارة المالية، وبعد إيقاف استقطاع الـ 10 % من جملة الإيرادات لصالح احتياطي الأجيال القادمة.

ويفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية في شهر يناير بما قيمته نحو 1.8 مليار دينار كويتي، وإذا افترضنا استمرار مستويي الإنتاج والأسعار على حاليهما –وهو افتراض قد لا يتحقق– فمن المتوقع أن تبلغ جملة الإيرادات النفطية بعد خصم تكاليف الإنتاج لمجمل السنة المالية الحالية نحو 17.1 مليار دينار كويتي، وهي قيمة أعلى بنحو 8 مليار دينار كويتي عن تلك المقدرة في الموازنة للسنة المالية الحالية والبالغة نحو 9.1 مليار دينار كويتي. ومع إضافة نحو 1.8 مليار دينار كويتي إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة للسنة المالية الحالية نحو 18.9 مليار دينار كويتي.

سيولة البورصة المطلقة حققت 1.289 مليار دينار خلال يناير بنسبة ارتفاع 10.1 % عن ديسمبر

وإذا تم الالتزام بقرار مجلس الوزراء بتخفيض نفقات الموازنة الحالية بما لا يقل عن 10 %، أي تعديلها إلى ما يقارب نحو 20.7 مليار دينار كويتي بعد أن كانت اعتمادات المصروفات عند نحو 23 مليار دينار كويتي، فمن المحتمل أن تسجل الموازنة العامة للسنة المالية 2021/2022 عجزاً مقداره 1.8 مليار دينار كويتي. والأرجح هو أن لا يتم الالتزام بكامل الخفض المقدر، لذلك نعتقد أن يقع رقم العجز ما بين 1.8 مليار دينار كويتي و4.1 مليار دينار كويتي حال استمرار أسعار وإنتاج النفط عند معدل الشهور العشرة الفائتة، ومع مستوى أسعار النفط الحالي نعتقد أن رقم العجز المتوقع أقرب إلى الرقم الأدنى، وقد يقل عن ذلك المستوى إن ظل معدل سعر النفط الكويتي للشهرين المتبقيين عن مستوى أسعاره الحالية.

أداء بورصة الكويت – يناير 2022

كان أداء بورصة الكويت في شهر يناير أكثر نشاطاً مقارنة بأداء شهر ديسمبر، حيث ارتفع معدل السيولة اليومي مع أداء إيجابي لمؤشرات الأسعار. فقد ارتفع مؤشر السوق الأول بنحو 4.9 % ومؤشر السوق الرئيسي بنحو 2.8 %، وارتفع أيضاً مؤشر السوق العام وهو حصيلة أداء السوقين بنحو 4.4 %، وكذلك ارتفع مؤشر السوق الرئيسي 50 بنحو 3.7 %.

وحققت سيولة البورصة المطلقة في شهر يناير مستوى أعلى مقارنة بسيولة شهر ديسمبر، حين بلغت السيولة نحو 1.289 مليار دينار كويتي مرتفعة من مستوى 1.171 مليار دينار كويتي لسيولة شهر ديسمبر، أي بنسبة ارتفاع بلغت 10.1 %. وبلغ معدل قيمة التداول اليومي لشهر يناير نحو 61.4 مليون دينار كويتي، أي بارتفاع بنحو 15.4 % عن معدل تلك القيمة لشهر ديسمبر البالغ 53.2 مليون دينار كويتي، وارتفع المعدل ذاته بنحو 10.5 % إذا ما قورن بمستوى عام 2021 كاملاً البالغ نحو 55.6 مليون دينار كويتي.

ولازالت توجهات السيولة في شهر يناير تشير إلى أن نصف الشركات المدرجة لم تحصل سوى على 1.5 % فقط من تلك السيولة، ضمنها 50 شركة حظيت بنحو 0.2 % فقط من تلك السيولة، و11 شركة من دون أي تداول. أما الشركات الصغيرة السائلة، فقد حظيت 12 شركة قيمتها السوقية تبلغ 3.1 % من قيمة الشركات المدرجة على نحو 24 % من سيولة البورصة، ذلك يعني أن نشاط السيولة الكبير لازال يحرم نحو نصف الشركات المدرجة منها، وعلى النقيض، يميل بقوة إلى شركات قيمتها السوقية ضئيلة. أما توزيع السيولة على السوقين خلال شهر يناير 2022، فكان كالتالي:

السوق الأول (25 شركة):

حظي بنحو 774 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 60 % من سيولة البورصة، وضمنه حظيت نحو نصف شركاته على 82.8 % من سيولته ونحو 49.7 % من كامل سيولة البورصة، بينما حظي النصف الآخر على ما تبقى أو نحو 17.2 % من سيولته. وبلغ معدل تركز السيولة فيه مستوى عالي، حيث حظيت 8 شركات ضمنه على نحو 70.3 % من سيولته.

السوق الرئيسي (142 شركة):

وحظي بنحو 515.3 مليون دينار كويتي أو نحو 40 % من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 20 % من شركاته على 86.2 % من سيولته، بينما اكتفت 80 % من شركاته بنحو 13.8 % من سيولته، ولا نعرف ما إذا كان الزمن سوف ينصف الشركات غير السائلة، سيولة وأسعار، فعند وصول أسعار الشركات السائلة مستويات عالية، جرت العادة إلى بدء الالتفات إلى الشركات الرخيصة، ولعل ارتفاع سيولة السوق الرئيسي في العام الفائت، بداية لتحول بعض الاهتمام لتلك الشركات غير السائلة والرخيصة.

وإذا ما قورن توزيع السيولة بين السوقين الأول والرئيسي، نرى أن التوزيع كان مماثلاً لتوزيع كامل عام 2021، حينها كان نصيب السوق الأول نحو 59.4 % ونصيب السوق الرئيسي نحو 40.6 %، بينما كان 83.6 % و16.4 % للسوقين على التوالي في عام 2020.

نتائج بنك بوبيان 2021

أعلن بنك بوبيان نتائج أعماله للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 والتي تشير إلى أن البنك حقق أرباحاً صافية (بعد خصم الضرائب) بلغت نحو 47.9 مليون دينار كويتي، مسجلاً ارتفاعاً بنحو 14.4 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 42.9 %، مقارنة بنحو 33.5 مليون دينار كويتي في عام 2020. ويُعزى هذا الارتفاع، إلى ارتفاع الربح التشغيلي للبنك بما قيمته 7.5 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 8 %، إضافة إلى انخفاض جملة المخصصات بقيمة 8.3 مليون دينار كويتي أو بنسبة 14 %. ويعرض الرسم البياني التالي التطور في مستوى الأرباح الخاصة بمساهمي البنك خلال الفترة (2008–2021):

البيان	2021/12/31 (ألف دينار إفرادي)	2020/12/31 (ألف دينار إفرادي)	التغير القيمة	التغير %	
مجموع الأصول	7,551,899	6,637,149	914,750	↑14.2%	
مجموع المطلوبات	6,601,827	5,810,419	791,408	↑13.6%	
حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	565,537	517,860	47,677	↑8.8%	↑
مجموع الإيرادات التشغيلية	187,781	167,482	20,299	↑12.1%	
مجموع المصروفات التشغيلية	87,238	74,397	12,841	↑17.3%	
المخصصات	50,751	59,015	8,264-	↓14.0%	↓
الضرائب	1,837	528	1,314	↑249.1%	↑
صافي الربح	47,955	33,547	14,408	↑42.9%	↑
المؤشرات					
العائد على معدل الأصول	↑0.7%	↑0.6%			
العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	↑8.9%	↑6.3%			
العائد على رأس المال	↑15.4%	↑11.3%			
ربحية السهم الواحد (فلس)	13.57	9.20	4.37	↑47.5%	
إقفال سعر السهم (فلس)	790	568	222	↑39.1%	
مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)	58.2	61.7			
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)	4.5	3.3			

مؤشرات بيانية لبنك بوبيان

بنك بوبيان يحقق 47.9 مليون دينار أرباحاً صافية خلال نتائج أعماله للسنة المنتهية

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 791.4 مليون دينار كويتي أو بنسبة 13.6 %، لتصل إلى نحو 6.602 مليار دينار كويتي بعد أن كانت نحو 5.810 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2020. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 89.8 % مقارنة بنحو 90.3 % في عام 2020.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية إلى أن جميع مؤشرات ربحية البنك قد ارتفعت مقارنة مع نهاية عام 2020. إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل الخاص بمساهمي البنك (ROE) إلى نحو 9.0 % مقارنة بنحو 6.3 %. وارتفع مؤشر العائد على رأسمال البنك (ROC) إلى نحو 15.4 % مقارنة بنحو 11.3 %. وارتفع كذلك مؤشر العائد على معدل أصول البنك (ROA) إلى 0.7 % مقارنة بنحو 0.6 %. وارتفعت ربحية السهم (EPS) إلى نحو 13.57 فلساً مقابل نحو 9.20 فلساً. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ الربحية (P/E) نحو 58.2 ضعف مقارنة بنحو 61.7 ضعف (أي تحسن)، وتحقق ذلك بسبب ارتفاع ربحية السهم (EPS) بنسبة 47.5 % مقابل ارتفاع أقل لسعر السهم السوقي وبنسبة 39.1 % عن مستواهما في نهاية عام 2020. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية (P/B) نحو 4.5 مرة مقارنة بنحو 3.3 مرة. وأعلن البنك عن نيته توزيع أرباح نقدية بنسبة 5 % من القيمة الإسمية للسهم أي ما يعادل 5 فلساً كويتياً وتوزيع 5 % أسهم منحة، وهذا يعني أن السهم قد حقق عائداً نقدياً بلغت نسبته 0.63 % على سعر الإقفال في نهاية عام 2021 والبالغ 790 فلساً كويتياً للسهم الواحد.

الأداء الأسبوعي للبورصة

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي أكثر نشاطاً، حيث ارتفع مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، وكذلك ارتفعت قيمة المؤشر العام (مؤشر الشال). وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 658.7 نقطة، بارتفاع بلغت قيمته 4.2 نقطة ونسبته 0.6 % عن إقفال الأسبوع الماضي، وظل مرتفعاً بنحو 35.9 نقطة أي ما يعادل 5.8 % عن إقفال نهاية عام 2021.

وارتفع بند ودائع لدى بنوك أخرى بنحو 207.8 مليون دينار كويتي أو بنسبة 115.4 %، وصولا إلى نحو 387.9 مليون دينار كويتي (5.3 % من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 180.1 مليون دينار كويتي (2.8 % من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2020.

وارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بنحو 20.3 مليون دينار كويتي أي نحو 12.1 %، ليصل إلى 187.8 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 167.5 مليون دينار كويتي لعام 2020. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات التمويل بنحو 18.6 مليون دينار كويتي أو بنسبة 13.4 %، ليصل إلى 157.5 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 138.9 مليون دينار كويتي. وارتفع أيضاً، صافي إيرادات الاستثمار بنحو 2 مليون دينار كويتي وبنسبة 28.7 %.

وارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بالمطلق بقيمة أقل من ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية، إذ بلغ ارتفاعه نحو 12.8 مليون دينار كويتي وبنسبة بلغت نحو 17.3 %، وصولاً إلى نحو 87.2 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 74.4 مليون دينار كويتي لعام 2020، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع جميع بنود المصروفات التشغيلية. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 46.5 % بعد أن كانت نحو 44.4 %. وانخفض مخصص انخفاض القيمة بنحو 8.3 مليون دينار كويتي أي بنسبة 14 % كما أسلفنا، وصولاً إلى نحو 50.7 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 59 مليون دينار كويتي. والحصيلة تفسر ارتفاع هامش صافي الربح إلى 25.5 % مقارنة بنحو 20 % لعام 2020.

وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الموجودات سجل ارتفاعاً بلغ قدره 914.8 مليون دينار كويتي وبنسبة 14.2 %، ليصل إلى نحو 7.352 مليار دينار كويتي مقابل 6.437 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2020. وضمنه ارتفع بند تمويلات إسلامية للعملاء بما قيمته 689.8 مليون دينار كويتي أي بما نسبته 14.3 %، وصولاً إلى نحو 5.513 مليار دينار كويتي (75 % من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 4.823 مليار دينار كويتي (74.9 % من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2020. وبلغت نسبة تمويلات إسلامية للعملاء إلى إجمالي الودائع نحو 91.7 % مقارنة بنحو 89.5 %.

	%	٢٠٢١	%	٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١
١ بنك الكويت الوطني	4.0	726.6	(0.3)	760.9	758.7
٢ بنك الخليج	9.0	226.7	4.1	247.0	247.0
٣ البنك التجاري الكويتي	2.9	317.0	1.0	321.2	328.9
٤ بنك الأهلي الكويتي	10.7	174.8	4.5	184.9	189.2
٥ بنك الكويت الدولي	9.2	248.1	0.9	253.8	256.0
٦ البنك الأهلي المتحد	4.8	374.2	0.3	391.1	392.3
٧ بنك برقان	9.6	328.7	3.9	342.1	355.3
٨ بيت التمويل الكويتي	9.6	5,229.4	0.3	5,417.0	5,428.9
المجموع البنوك	6.3	719.4	0.4	762.0	764.8
٩ شركة الصناعات المتحدة	7.0	148.7	0.4	156.8	159.5
١٠ شركة الإستثمارات العامة الدولية	3.8	339.8	0.0	345.8	345.9
١١ شركة الاستثمارات الوطنية	27.8	275.6	5.6	293.5	352.3
١٢ شركة مشاريع الكويت القابضة	14.2	481.2	(1.9)	970.8	960.4
١٣ شركة أسمنت بورتلاند الكويتية	4.8	143.5	0.9	146.0	150.4
المجموع الصناعة	13.0	250.2	0.6	285.1	284.8
١٤ شركة الكويت للتأمين	12.2	85.3	3.6	92.4	95.7
١٥ مجموعة الخليج للتأمين	(1.7)	828.4	0.0	866.7	892.7
١٦ الشركة الأهلية للتأمين	(1.2)	209.1	0.0	207.0	207.0
١٧ شركة وربة للتأمين	0.8	138.8	0.8	131.0	139.7
المجموع التأمين	(0.4)	264.7	0.9	261.2	263.8
١٨ شركة عقارات الكويت	2.7	338.4	(4.2)	366.2	344.1
١٩ شركة المعمار الحديثة	4.7	159.8	0.0	161.1	161.1
٢٠ الشركة الوطنية العقارية	2.7	878.1	0.3	886.3	894.4
٢١ الشركة العالمية العقارية	0.2	2,196.0	0.0	2,140.1	2,140.1
المجموع العقاري	2.0	389.0	(0.8)	398.8	396.4
٢٢ مجموعة الصناعات الوطنية (الصناعات)	3.2	265.5	(1.7)	276.6	273.9
٢٣ شركة صناعات الكويت	20.1	349.2	21.8	349.7	425.1
٢٤ شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	12.8	348.1	6.7	367.7	392.5
المجموع الصناعي	9.3	294.5	5.2	249.4	256.0
٢٥ شركة السينما الكويتية الوطنية	3.0	553.6	0.0	570.0	570.0
٢٦ شركة مجمعات السفن العمومية	5.8	6,135.5	1.2	6,414.6	6,492.8
٢٧ شركة الاتصالات المتنقلة	3.7	1,118.6	1.4	1,121.8	1,137.4
٢٨ شركة مرعى للتنمية (ش.م.ك.)	4.0	47.6	(0.2)	48.6	48.5
المجموع الخدمات	4.2	1,779.5	1.2	1,831.5	1,854.0
٢٩ شركة عقارات للتجارة والتمويل	(7.7)	151.7	(4.0)	145.8	140.0
المجموع الأغذية	(0.8)	451.8	(0.3)	450.2	448.8
٣٠ شركة الكويت للاستثمارات العامة (ش.م.ك.)	11.2	641.9	(10.3)	784.6	723.7
المحفظة غير المؤشرة	2.1	178.4	(2.2)	186.2	182.1
مؤشر السوق العام	5.8	622.8	0.6	654.5	658.7

جدول مؤشر الشال لـ30 شركة مدرجة في البورصة